الأمم المتحدة

E/AC.51/2016/L.4/Add.10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
24 June 2016
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السادسة والخمسون
٣١ أيار/مايو – ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد أليغ يرمالوفيتش (بيلاروس)

إضافة

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
(البند ٣ (ب) '٢')

الجزء الأول: موجز الخطة

١ - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في الجزء الأول، موجز الخطة، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/6 (Part one)).

٢ - وعرض رئيس الديوان موجز الخطة، وردَّ على ما أثير من استفسارات خلال نظر اللجنة فيه.

16-10898 (A) 290616 300616

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

٣ - جرى الإعراب عن التقدير لمحتوى التقرير وهيكله وتوقعاته الاستراتيجية، وهو التقرير الذي قيل إنه يقدم موجزا مقتضبا لما يلي: (أ) الأولويات الطويلة الأجل للمنظمة، التي تعكس بشكل عام أولويات الدول الأعضاء، مثل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة (الفقرات ٦ إلى ١٣)، فضلا عن حقوق الإنسان؛ و (ب) نتائج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية، التي تنسجم مع قرارات الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، طُلب توضيح ما إذا كان كيان بعينه داخل الأمانة العامة قد كُلِّف بتنسيق عملية إعداد الإطار الاستراتيجي من أجل كفالة وجود اتساق بين الأطر ومراعاة الولايات التشريعية وعدم تجاوزها. ولوحظ أن الأطر في بعض الخطط البرنامجية لفترة السنتين لا تعكس المعلومات المتعلقة بالولايات المعتمدة، بينما تشمل خطط أخرى معلومات لم يصدر بها تكليف.

٤ - وجرى الإعراب عن تأييد واسع النطاق للأولويات الثماني الواردة في التقرير (الفقرة ٣٥)، ولاحظ المندوبون أن الأولويات مماثلة لفترات سابقة، وأنها من ثم تمثل الاستمرارية. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الأولويات الثماني لا بد من النظر فيها في سياقها حيث إنها تقدم خريطة طريق، على أنها لا تشكل بذلك استراتيجية. وأشارت الوفود إلى أن هذه الأولويات سترثها الإدارة التي من المقرر أن يقودها أمين عام جديد اعتبارا من عام ٢٠١٧، وطلبت تأكيدا بأنها ستنفَّذ من قبل الأمين العام الجديد. وجرى تأكيد التركيز على تنمية أفريقيا بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي والتنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية باعتبارها من الأولويات للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، كما جرى التشديد على ضرورة إشراك اللجان الإقليمية في تنفيذ تلك الأولويات.

٥ - وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن موجز الخطة يعد بمثابة وثيقة جامعة لا يمكن لها أن تغطي جميع جوانب عمل المنظمة، وأثنوا على الأمين العام لقيامه بإعداد موجز خطة متوازن ومختصر يغطي أولويات المنظمة.

٦ - وأعربت الوفود عن رأي مفاده أن موجز الخطة لا يعكس بما فيه الكفاية عددا من المسائل، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ والقرار ١/٧٠ بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما فيما يتصل بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله؛ وسائر المسائل الشاملة من قبيل المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والأطفال، وتقديم الدعم إلى السكان المهمشين والمستضعفين، والمسؤولية عن الحماية، ودعم الانتخابات الديمقراطية؛ والولايات التي ترتكز

عليها أبعاد الأمن الغذائي والحق في التنمية؛ والقرار ٧٠/٣٤ بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣؛ والقراران ٧٠/١٢٥ و ٧٠/٢٣٧ بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، على التوالي؛ والأولويات المتصلة بآثار تغير المناخ والحد من الكوارث، لا سيما القرار ٦٩/٢٨٣، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٧ - وجرى أيضا الإعراب عن رأي مفاده أن معاهدة تجارة الأسلحة عُلِّق عليها قدر مبالغ فيه من الأهمية، وأنه من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات من تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وأن الأمانة العامة ينبغي أن تقتصر على تنفيذ التوصيات التي كانت موضع نظر الهيئات الحكومية الدولية والموافقة عليها.

٨ - وقال أحد الوفود إنه أحاط علما على النحو الواجب بالفقرة ١٦ من التقرير التي تشير إلى أن الأمم المتحدة سوف تعزز قدراتها من خلال مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز عمليات السلام وتنفيذ الإرشادات المقدمة من الدول الأعضاء استجابة لتوصية الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وجدول الأعمال المبين في تقرير الأمين العام ذي الصلة. وذكر الوفد أيضا أن النهج الأساسي إزاء الدعم المقدم من الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن يكون هو نفسه، وأحاط علما بأن الأدوار التي تضطلع بها الأمانة العامة في تنفيذ خطط التنمية تنظر فيها حاليا العديد من الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

٩ - وسأل نفس الوفد ما إذا كانت اللجنة ستأذن بالتغييرات المقترحة في غياب استعراض من جانب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية.

١٠ - وأعربت الوفود عن دعمها للتنفيذ الفعال والكفء لخطة عام ٢٠٣٠ (الفقرة ٦)، وأثنت على الأمانة العامة لتجسيدها الدور الهام الذي تضطلع به الدول الأعضاء فيها. وطُلب توضيح بشأن الكيفية التي تعتزم بها الأمانة العامة إعادة تشكيل نفسها لدعم خطة التحول، لا سيما فيما يتعلق بإعادة ترتيب أولويات الولايات الحالية وإعادة تخصيص الموارد وإعادة هيكلة المنظمة. وشدد بعض الوفود على أن خطة عام ٢٠٣٠ الشاملة سوف تتجاوز مدتها مدة الإطار الاستراتيجي، التي تنحصر في سنتين. وطُلب توضيح أيضا بشأن الكيفية التي يمكن أن تنعكس بها التغييرات المتصلة بخطة عام ٢٠٣٠ في المقترحات المقبلة، بما في ذلك في مخطط الميزانية الذي من المقرر أن يقدَّم إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها

الحادية والسبعين، والميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ التي ستقدَّم في وقت لاحق. وفي هذا الصدد، سأل بعض الوفود عن الكيفية التي ستدمج بها الأمانة العامة القرارات التي لم تُتخذ بعد في إطار العمليات الجارية المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠.

١١ - وجرى الإعراب عن القلق بشأن التركيز على الرؤية الاقتصادية لصون السلم والأمن الدوليين على حساب أولويات التكلفة البشرية للحرب (الفقرة ١٥)، وعلى الكيفية التي يمكن أن تعزز بها المنظمة قدراتها (الفقرة ١٦) فيما يتعلق باستنتاجات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام التي لا يزال يتعين على الهيئات الحكومية الدولية اعتمادها، فضلا عن التركيز على غياب توافق في الآراء بشأن التوصل إلى فهم مشترك فيما يخص الجهات الفاعلة في المجالات السياسية والأمنية والإنمائية ومجال حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها (الفقرة ١٧). وجرى الإعراب أيضا عن رأي مفاده أن الاستثمار في مبادرات منع نشوب النزاعات من شأنه أن يكون حاسما في صون السلم والأمن. وطُلب توضيح بشأن الكيفية التي ستتولى بها الهيئات الحكومية الدولية أو الدول الأعضاء استعراض البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ من البرنامج ٢، الشؤون السياسية، ولا سيما الكيفية التي سيتم بها رصد الأنشطة لكفالة تنفيذها على النحو الذي قررته الدول الأعضاء ووافقت عليه.

١٢ - وطُلب توضيح بشأن تعريف الأزمات السياسية والاجتماعية (الفقرة ٢٥)، وتناقص احترام حصانة الأمم المتحدة في الميدان (الفقرة ٢٦)، وكيفية الربط بين التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية والخطة البرنامجية لفترة السنتين للبرنامج ٢٣، المساعدة الإنسانية. وجرى الإعراب أيضا عن رأي مفاده أنه ليس من الواضح ما هي الولاية التي استُمدت منها مصطلحات من قبيل ''الأزمة الإنسانية'' و ''الكوارث الطبيعية'' فيما يتصل بجهود المساعدة الإنسانية.

١٣ - وجرى الإعراب عن التأييد للمبادرات الإدارية الواردة في الفقرتين ٣٣ و ٣٤ من التقرير. وفي هذا الصدد، جرت الإشارة إلى أن الصلة بين المبادرات الإدارية والنتائج التي سعت المنظمة إلى تحقيقها يمكن تحسينها في التقارير المقبلة. ورأى بعض الوفود إمكانية إضافة أولوية تاسعة تتعلق بالإصلاح التنظيمي والأداء العام على المستوى الاستراتيجي إلى الأولويات الثماني لفترة الخطة. وطُلب توضيح بشأن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ إطار التنقل والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا أن ييسر عملية تخطيط البرامج، بما في ذلك الأثر المترتب في تنفيذ البرامج وتحقيق الكفاءة، وفي الإطار الزمني المتوقع للتنفيذ. وفيما يتعلق بنظام أوموجا، طُلب توضيح بشأن جملة أمور منها معايير تقييم فعاليته والفوائد المستمدة منه، وأثره على الإنتاجية، وحالات التأخير التي حدثت عند تنفيذه، والدروس المستفادة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٤ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الأولويات الثماني للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، على النحو المبين في الفقرة ٣٥ من موجز الخطة (A/71/6 (Part one)).

١٥ - وفي ضوء الاختلافات بين الدول الأعضاء حول بعض جوانب موجز الخطة، أوصت اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة باستعراض الموجز في دورتها الحادية والسبعين، في إطار البند المعنون ''تخطيط البرامج'' من جدول الأعمال.